الفصل الثاني
السياسة الخارجية الليبية
في ظل الثنائية القطبية

obeikandl.com

إن الدراسة العلمية والدقيقة للسياسة الخارجية الليبية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، تتطلب تحديد الخلفية القانونية (المؤسساتية) لعملية صنع السياسة الخارجية، إضافة للسياق التاريخي الذي تطورت من خلاله توجهاتها تجاه البيئة الخارجية.

لذلك سنتطرق ضمن هذا الفصل لنقطتين أساسيتين تتعلق **الأولى** بدراسة عملية صنع القرار الخارجي في ليبيا من خلال التطرق لمختلف المؤسسات السياسية المخولة باتخاذ القرار، والتركيز أساسا على دور الرئيس القذافي في هذا الإطار.

كما سنتطرق **ثانيا** ضمن- المبحث الثاني- للخلفية التاريخية لتطور توجهات السياسة الخارجية لليبيا خلال فترة الثنائية القطبية، من خلال تتبع توجهاتها المحددة لعلاقاتها مع الغرب من جهة، والدول العربية والإفريقية من جهة ثانية، كل ذلك بهدف فهم لمسار التحولات التي شهدتها توجهاتها بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول
صناعة السياسة الخارجية الليبية

يؤكد الباحثون الدارسون للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث عموما والسياسة الخارجية الليبية بصفة خاصة أن فهم مختلف التحولات التي ميزت هذه السياسات وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة يعتمد أساسا على دراسة مختلف المحددات المحيطة بظاهرة السياسة الخارجية لهذه الدول ومن ثم التركيز على دراسة البيئة المؤسساتية التي تتيح لنا تحليل طبيعة القرار الخارجي وخلفيات صناعته.

المطلب الأول
محددات السياسة الخارجية الليبية

1ـ الموقع الجغرافي:

يلعب الموقع الجغرافي لأية دولة دورا كبيرا في تحديد قوتها نظرا لأهميته في بناء تصرفات الدولة وسلوكياتها تجاه الدول الأخرى وتعظيم مواقفها الدولية خاصة إذا كان له امتدادات اقتصادية وتجارية.

بالمقابل فإن زيادة أهمية الموقع الجغرافي للدولة يجعلها عرضة للصراعات الدولية من حيث استهداف دول أخرى لها باحتلالها وهو الأمر تعرضت له ليبيا مثلها مثل أية دولة أخرى، بداية من الاحتلال اليوناني في القرن 7 ق.م ، الاحتلال الروماني في القرن الأول ميلادي، الفتح العربي الذي كان في القرن 11 ميلادي مرورا

بـالغزو التركـي في القـرن 16 مـيلادي، وصـولا إلى الاسـتعمار الايطالي سنة 1911.[1]

- تبلغ مساحة ليبيا 1.760.000 كم^2 ، وتعتبر ثلاثة أرباع كامل الرقعة الجغرافية صحراء أي ما نسبته 95% من إجمالي المساحة.

- تقع ليبيا على الشاطئ الجنوبي للمتوسط بمسافة تمتد لحوالي 2000كم حيث تتوسط هذا الساحل مما يجعلها القوة المهيمنة، حيث تشرف على كل ما يجري في شرق المتوسط ومن ثم فهي تعتبر بذلك حلقة وصل بين غرب الوطن العربي وشرقه من جهة وكونها بوابة أوربا إلى إفريقيا من جهة أخرى.[2]

2ـ النفط:

كان لاكتشاف النفط في ليبيا دور هام في زيادة أهمية ليبيا الإستراتيجية، إذ أصبح أحد الدوافع التي تنشط الحركة الخارجية لليبيا وأن تلعب دورا إقليميا ودوليا. حيث يصل إنتاجه إلى 1.3 مليون برميل يوميا، وتعتبر من الدول التي تمتلك احتياطيا كبيرا ، حيث ظلت باستمرار إدارة النفط بكل ما يعتريها من تفاعلات ومصالح مع القوى الدولية خارج الأطر الثورية منذ تأميمها بعد قيام

(1) جمال حمدان، الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996، ص:19.

(2) كمالة أحمد عثمان، السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين1990- 1998، بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا، 2005، ص:22.

الثورة سنة 1969، ويقودها تكنوقراط ليبيون تعلموا في أوربا وأمريكا.[1]

- **يتميز النفط الليبي بأربع ميزات جعلت منه قوة اقتصادية وسياسية وهي:**

- الموقع الجغرافي غرب قناة السويس حيث أُعفي من إتاوة المرور فضلا عن تحرره من أخطار التوقف في حالة إغلاق القناة بسبب الصراع العربي الإسرائيلي.
- الموقع الجغرافي القريب من السوق الكبرى للبترول العربي في مقابل بعد بترول الخليج عن سوقه.
- أن حوض البترول الليبي جاء قريب من السواحل الليبية مما يسهل تحميله إلى الموانئ الليبية.
- ثم يأتي بعد ذلك كله نوعية البترول الليبي، فهو من النوع الخفيف وبالتالي بلائم كل أغراض الصناعة ويكون الطلب عليه عالميا.

فعامل النفط بحسب الكثير من الباحثين أثر بصورة كبيرة على التنمية الاقتصادية من خلال اتجاه النظام السياسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي انطلاقا من الأيديولوجيا التي نادى بها "لا استقلال لشعب يأكل من وراء حدوده".[2] أما على المستوى الخارجي فقد

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي، قضايا مغاربية، متحصل عليه من:
http : acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1rarb0.htm

(2) كميلة أحمد عثمان، مرجع سابق، ص:28.

أتاح النفط أدور جديدة في السياسة الخارجية من خلال بروز أهداف جديدة على المستوى الإقليمي وعلى الصعيد الدولي حيث أن النفط الليبي أخرج ليبيا من دائرتها الضيقة التي وضعت فيها نفسها قبل الثورة 1969 حيث لعبت ليبيا دورا جديدا في إفريقيا من خلال تقديم المساعدات الخارجية لها. كما أنه جعل صانع القرار الليبي يتحرر من عقدة التبعية للعامل الخارجي كتأميم شركات النفط التي كان الولايات المتحدة تسيطر على نشاطها سنة 1970 على اعتبار التأثير الواضح لها في دوائر صناعة القرار في ليبيا.[1]

على ضوء ما سبق فإن النفط ساهم في فك العزلة السياسة عن ليبيا ونشطت على مستوى النظام الدولي وفرضت نفسها بصورة قيادية الأمر الذي يمكن أن نعتبره عاملا مساعدا في فهم توجهات السياسة الخارجية الليبية بعد نهاية الحرب الباردة.

3. الدور القيادي الإيديولوجي:

تؤكد أدبيات السياسة الخارجية أن السلوك الخارجي للدول ما هو إلا ترجمة لطبيعة الموقف الذي يواجهه صناع القرار وهنا تؤثر الجوانب الداخلية، الخارجية والذاتية على عملية صنع القرار، حيث يتضمن هذا الأخير شخصية القائد و إدراكاته ونسقه العقيدي، التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في رسم السياسة الخارجية، حيث تزداد أهمية العامل القيادي في السياسة الخارجية للدول النامية بناء على مدى قدرة وقوة المؤسسات على الصنع والتنفيذ

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

فكلما تدنى مستوى التطور المؤسساتي كلما ازداد تأثير العامل القيادي على مخرجات السياسة الخارجية وهو ما أكد عليه بهجت قرني في دراسته للسياسات الخارجية للدول العالم الثالث والذي أكد على أنه لا يمكن دراسة السياسة الخارجية الليبية- باعتبارها لا تخرج عن نطاق هذه السياسات- بمعزل عن هذه الجوانب. حيث وصل القذافي إلى السلطة بانقلاب سنة 1969 على الملك إدريس السنوسي منهيا بذلك عهد الملكية متأثرا بخلفيتين وشخصيتين في نفس الوقت، فأما الشخصيتين فهما محمد صلى عليه وسلم وجمال عبد الناصر. وأما الخلفيتين فهما التنشئة العسكرية والطبيعة البدوية التي نشأ فيها القذافي.[1]

حيث أن الدور الذي لعبه جمال عبد الناصر في مصر وامتداد تأثيره للعالم العربي أثرت بشكل كبير في رؤية القذافي لحكم بلاده ، إذ أن الأهداف التي تبناها القذافي عند اعتلائه السلطة في ليبيا نابعة من الأهداف الثورية لجمال عبد الناصر والمتمثلة في الحرية والاشتراكية والوحدة ، ناهيك عن أن الانقلاب الذي وصل من خلاله القذافي للحكم كان نتيجة لهذا التأثر حيث يقول محمد حسنين هيكل ناقلا رسالته لجمال عبد الناصر عقب الانقلاب سنة 1969 : "**تمثل ليبيا عمقا لمصر، لدينا سواحل ممتدة لمئات الأميال على البحر المتوسط ولدينا مطارات ولدينا أموال وثروات، لدينا كل**

---

(1) وليام زرتمان، "السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة"، من مؤلف: بهجت قرني، علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، (ترجمة سعيد معوض)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002، ص:379.

شيء. أرجو أن تبلغ الرئيس جمال عبد الناصر بأننا قمن بهذا الانقلاب من اجله. وانه بإمكانه أن يأخذ كل ما يملك ليضيفه إلى رصيد العالم العربي لاستخدامه في معركته ضد أعدائه." [1]

هذا بالنسبة للأهداف العامة، أما فيما يتعلق برؤيته للسياسة الخارجية فقد حددها في الأهداف التالية:

" للحفاظ على هذه الوحدة الوطنية العظيمة كعلامة مميزة لليبيا يجب أن نغلق الباب تماما أمام السياسات القائمة على التحزب والانقسام. كما يجب ألا يسمح للإقليمية بأي حال من الأحوال أن تنمو بعد اليوم. علينا أن نؤمن بهذا الشعارات ونرفع راياتها أملا في تحقيقها. علينا أن نرفع شعرات التطهير الكامل والحياد الايجابي وعدم الانحياز. علينا أن نضع شعار نعادي من يعادينا ونصادق من يصادقنا و علينا أيضا أن نرفع شعار الوحدة الوطنية كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة."

مما سبق يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة الخارجية الليبية حسب "القذافي" في النقاط التالية:

1- التأكيد على ضرورة تحقيق الوحدة الليبية.

2- ضرورة تحقيق الاستقلال التام بما في ذلك عدم السماح بوجود قواعد عسكرية.

3- التأكيد على ضرورة الالتزام بالحياد التام.

---

(1) نفس المرجع، ص: 378.

4- تأكيد "القذافي" بالموازاة مع شعارات الثورة الناصرية على ضرورة العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة و الحقيقية.

المطلب الثاني

البيئة المؤسساتية لصناعة السياسة الخارجية الليبية

نظرا للأهمية التي يُوليها أصحاب المقترب المؤسساتي للبيئة المؤسساتية كوحدة تحليل أساسية لفهم وتفسير السلوك الخارجي للدولة – كما أشرنا لذلك سابقا- سنتطرق من خلال هذا المطلب كمحاولة لفهم صناعة القرار الخارجي في ليبيا إلى دراسة أهم المراحل التي يمر بها وأهم المؤسسات السياسية المنوط بها ذلك .

أ- صناعة القرار الخارجي:

تتبلور عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الليبية وفقا لثلاث مراحل أساسية:[1]

1- مرحلة إعداد القرار: وتبدأ هذه المرحلة بتجميع المعلومات والبيانات والتأكد من مصداقيتها ، والتي تناط إلى الإدارات والهيئات في أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي من خلال تجميع المعلومات وتقديمها إلى أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي، الذي يقوم بدوره بعرضها على مؤتمر الشعب العام والمؤتمرات الشعبية الأساسية في صورة مذكرات، تتضمن الإجراءات التنفيذية التي قامت بها اللجنة

(1) الرضا حسين الطعان ، التنظيم الدستوري في ليبيا بعد الثورة: الإعلان الدستوري الليبي ، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس ، 1995، ص ص: 118- 122.

الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في تطبيق ما أقرته المؤتمرات الشعبية الأساسية حيال بند السياسة الخارجية .

2ـ **مرحلة اتخاذ القرار:** يتم اتخاذ القرار بعد جمع كافة المعلومات والبيانات، وفي هذه المرحلة يتم الاختيار بين العديد من البدائل المطروحة من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية باعتبارها أعلى سلطة في الدولة، آخذة بعين الاعتبار توجيهات الرئيس القذافي ، خاصة التي تتعلق بالأمن القومي ،أو بتقديم الدعم المادي لبعض الدول ،أو بإعطاء خصوصية للعلاقة مع بعض الدول.

3ـ **مرحلة تنفيذ القرار:** يناط إلى أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي تنفيذ القرار، وتعتبر هذه أهم مرحلة ، من خلال طرح المبررات المقنعة لاتخاذه.

بـ الإطار المؤسساتي لصناعة السياسة الخارجية:

أولا: دور المؤتمرات الشعبية الأساسية في صنع السياسة الخارجية:

تمخضت المؤتمرات الشعبية الأساسية بعد الإعلان عن قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977 ، حيث أصبحت السلطة العليا المخولة بوضع التشريعات، والتي من ضمنها صنع السياسة الخارجية وتحديد التوجهات والأهداف العامة للدولة في المجال الخارجي، وأصبحت السياسة الخارجية من ضمن البنود التي يتم عرضها على المؤتمرات الشعبية الأساسية، **حيث تتمثل الاختصاصات الأساسية**

للمؤتمرات الشعبية الأساسية في مجال السياسة الخارجية على النحو الأتي:

1. إصدار القوانين في الجماهيرية، بما فيها مجال السياسة الخارجية.
2. التصديق على المعاهدات والاتفاقيات بين الجماهيرية والدول الأخرى .
3. وضع السياسات العامة في مختلف المجالات .
4. تحديد علاقة الجماهيرية بغيرها من الدول وتحديد موقفها من الحركات السياسية في العالم، والنظر في شؤون السلم والحرب.[1]

ثانيا: دور أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي:

- تعتبر أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي الجهة المختصة بإدارة شؤون الدولة في المجال الخارجي والتي يقابلها في الدول الأخرى وزارة الخارجية ، وهي المسؤلة عن تنفيذ السياسة الخارجية للجماهيرية وتنظيم إدارة علاقاتها مع غيرها من الدول، ويعتبر وزير الخارجية متحدث أصيل باسم الدولة في شؤونها الخارجية.

---

(1) نفس المرجع ، ص: 123.

- **وتتمثل مهام أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في السياسة الخارجية في:**

1- اقتراح السياسات العامة في المجال الخارجي أو قضايا التعاون الدولي، سواء بالنسبة للعلاقات الليبية مع الدول الأجنبية، أو مع المنظمات الإقليمية والدولية.

2- تولي تنفيذ السياسة الخارجية للجماهيرية، ولها أن تباشر جميع الاختصاصات المتعلقة بعلاقات الجماهيرية مع الدول الأجنبية والمنظمات الإقليمية والدولية.

3- وضع الخطط والبرامج التي توثق علاقات الجماهيرية بغيرها من الدول .

4- المحافظة على مصالح الجماهيرية ومواطنيها في الخارج .

5- إعداد الدراسات والأبحاث السياسية والإستراتيجية حول أهم القضايا الدولية التي تهم الجماهيرية الليبية.

6- متابعة شؤون البعثات السياسية الأجنبية المعتمدة لدى الجماهيرية .

7- الإشراف على الشؤون الليبية في الخارج وعلى المكاتب الشعبية والبعثات الليبية

8- إبداء الرأي في الانضمام إلى المنظمات والهيآت الدولية والإقليمية.[1]

---

(1) نفس المرجع ، ص: 125- 127.

أما مهام أمين اللجنة العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي فهي كالأتي:

1- الإشراف وتسيير العمل اليومي بالأمانة والمكاتب الخارجية وإصدار التوجهات والتعليمات اللازمة لها .

2- التنسيق مع الجهات العامة بالجماهيرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

3- اقتراح أسماء رؤساء المكاتب الشعبية بالخارج، وإيفاد الموظفين والفنيين إليها وترشيح العاملين بالمنظمات الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة.

4- اعتماد أوراق المبعوثين الليبيين والبراءات والإجازات القنصلية ووثائق التعويض وغيرها .

5- رعاية امتيازات وحصانات البعثات المعتمدة لدى الجماهيرية .

6- إدارة جلسات اجتماعات اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .[1]

- ينحصر الدور الذي تقوم به أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في صياغة القرار الخارجي في الأبعاد الآتية:

البعد الأول: إن الأمانة أداة تنفيذ للقرارات التي تصدر من المؤتمرات الشعبية الأساسية، كما أنها تعتبر جهاز استشارة

(1) نفس المرجع ،ص ص : 130- 132.

للمؤتمرات الشعبية الأساسية، خاصة في القرارات السياسية ذات الأهمية الإستراتيجية.

البعد الثاني: تلعب أمانة الاتصال الخارجي دوراً هاماً في تغذية أجهزة الدولة بالمعلومات، مثل اللجنة الشعبية العامة والقطاعات التابعة لها من مؤسسات وهيئات وشركات، وأجهزة الأمن المدنية والعسكرية، حيث تعتبر المكاتب الشعبية في الخارج القناة الرئيسة لهذه المعلومات، خاصة متابعة المواقف الرسمية لهذه الدول في القضايا التي تهم الجماهيرية، وتفعيل مجلات التعاون التي يتم توقيع اتفاقيات بشأنها، وتقديم تقارير عن ما ينشر في وسائل إعلام هذه الدول عن الجماهيرية.[1]

ثالثا: دور الرئيس القذافي في السياسة الخارجية

لا يمكننا في سياق التطرق للبيئة المؤسساتية لصناعة السياسة الخارجية الليبية أن نهمل دور الرئيس القذافي في عملية صناعة القرار الخارجي، رغم أنه لا يملك أي منصب رسمي عدا عن كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث منحته الشرعية الثورية دور التحريض والترشيد.[2]

حيث أنه قبل الانعقاد السنوي للمؤتمرات الشعبية الأساسية يقوم بتوجيه المؤتمرات واللجان الشعبية حول اتجاهات السياسة الخارجية. حيث أن هذه التوجيهات تعتبر بمثل منهاج عملي تسير

---

(1) نفس المرجع، ص:119.

(2) كميلة أحمد عثمان، مرجع سابق، ص: 38.

عليه المؤتمرات الشعبية الأساسية. كما يمثل القذافي ليبيا في المحافل الدولية و يقوم بمتابعة تطبيق مختلف القرارات والاتفاقيات المبرمة مع الدول الأخرى. [1]

رابعا: دور اللجان الثورية: تأسست اللجان الثورية في مارس 1979، حيث لا تعتبر من المكونات الرسمية للنظام السياسي حيث أن دورها بحسب القذافي يتمثل في:

- شرح السلطة الشعبية.
- توجيه رسم السياسات العامة للمجتمع وتعبئة أفراده حول النظام.
- محاربة القرارات التي تؤدي إلى الانحراف بالسلطة الشعبية. [2]

(1) تيم نبلوك، العقوبات والمبونون في الشرق الأوسط: العراق، ليبيا، السودان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002، ص 144.

(2) كميلة أحمد عثمان، مرجع سابق، ص: 39.

المبحث الثاني
توجهات السياسة الخارجية الليبية في ظل الثنائية القطبية

تمثل التوجهات في السياسة الخارجية الطابع العام والخصائص المميزة لوحدة دولية عبر فترة طويلة نسبياً، والتي عادةً ما تعبر عن أفكار تتسم بثباتها النسبي والتصاقها بجوهر التوجه الفكري العام سواء لأفراد المجتمع أو لصنّاع السياسة الخارجية، حيث توفر التوجهات أدوات لتبرير سياسات خارجية تتفق مع ما يعتنقه المجتمع من عقائد وآراء [1]، فعلى ضوء هذه الجزئية سوف نستعرض توجّهات السياسة الخارجية الليبية خلال فترة الثنائية القطبية وأثارها على علاقات ليبيا الخارجية مع الغرب من جهة، ومع المنطقة العربية من جهة ثانية.

المطلب الأول
العلاقات الليبية الغربية

أُستمدت توجهات السياسة الخارجية الليبية من منطلقات الثورة التي كانت سنة 1969 حيث أكدت على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي الحرية، والاشتراكية، والوحدة فضلا على تأكيدها على أن السيادة الكاملة لليبيا لا تتحقق في ظل وجود قواعد أجنبية على أراضيها في إشارة إلى القواعد الأمريكية وهو ما حذا بالرئيس

---

(1) على الدين هلال و آخرون ، معجم المصطلحات السياسية ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة ، 1994، ص: 164 .

القذافي لإنهاء تواجدها في 11 جوان 1970 حيث تحولت قاعدة "هوليس" الأمريكية إلى قاعدة "عقبة بن نافع" وقاعدة الملاحة الى قاعدة "جمال عبد الناصر" كما قام بتأميم الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية العاملة في ليبيا في جوان 1973 واستردت ما قيمته 700 مليون دينار ليبي.[1] وهو ما مثل بداية التوتر بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والغرب بصفة عامة. وما أجج هذا التوتر هو طبيعة الأهداف التي رفعتها ليبيا في سياستها الخارجية في هذه المرحلة حيث تميزت بالطابع الثوري التي مثلت مقاومة الامبريالية الغربية عامة والأمريكية خاصة أحد صوره.[2]

وقد اتجهت ليبيا في فترة السبعينيات وبداية الثمانينات نحو إقامة بعض الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية مع المعسكر السوفيتي رغم إعلانها عدم الانتماء إلى أي من الكتلتين امتدت هذه العلاقات حتى إلى المجال العسكري من خلال تزود ليبيا بالسلاح من الاتحاد السوفيتي حيث كان اتجاه ليبيا لعملية التسلح في إطار تحقيق أهدافها الخارجية منها مساندة الحركات الثورية- كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقا- كما تتدرج عملية التسلح في إطار الاستعداد لكل هجوم محتمل وخاصة من الغرب وتحديدا أمريكا وحتى اسرئيل نظرا للمواقف الليبية إزاء تلك

---

(1) السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية الأمريكية 1940- 1992 ، مصر: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، 1994 ص: 100.

(2) توفيق المديني، "الجماهيرية الليبية تدخل رسميا العصر الأمريكي"، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية ، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص:2. متحصل عليه من الموقع: ***www.Awu-dam.org***

الدول ، وهو ما رفع ميزانية الدفاع الليبية مستفيدة من توافر العوائد البترولية حيث بلغت عام 1975 حوالي 203 مليون دولار ثم تضاعفت في عام 1980 إلى 448 مليون دولار[1]، الأمر الذي أقلق أمريكا من جهة والدول الغربية من جهة ثانية وخاصة تلك التي تقع على ضفة البحر المتوسط وبالتالي قربها الجغرافي من ليبيا.

فالغرب ومن وراءه أمريكا نظر لعلاقات ليبيا بالاتحاد السوفيتي على أنها تمثل تهديدا للمصالح الأمريكية والغربية في إفريقيا وخاصة في ظل سعي الاتحاد السوفيتي لإقامة قواعد عسكرية بليبيا رغم رفض هذه الأخيرة الطلب السوفيتي كون ذلك مساسا بالسيادة الليبية.[2]

- ولقد مثلت حادثة ملهى برلين الذي يرتاده جنود أمريكيون في 25 مارس 1986 إحدى نقاط التحول الهامة في مسار العلاقات الليبية الغربية بصفة عامة والأمريكية على وجه الخصوص إلى حد تطوره إلى التصادم المباشر عسكريا من خلال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بضرب ليبيا بغارة جوية في 15 أفريل 1986 مستهدفة منزل القذافي نفسه إلا أنه نجى من محاول الاغتيال بالإضافة إلى ضرب مدينتي طرابلس وبنغازي.

وقد جاء رد الفعل الليبي عن هذا الهجوم عسكريا فتمثل في إطلاق ليبيا صاروخين بحر- بحر ضد القاعدة الأمريكية في

---

(1) خالد حنفي علي، "لماذا تخلت ليبيا عن برامج أسلحة الدمار الشامل؟"، متحصل عليه من الموقع:
www.ahram.org.eg/acpss

(2) وليام زرتمان، مرجع سابق، ص:407.

جزيرة "لامبيدوزا" جنوب ايطاليا. أما من الجانب الرسمي فقد أحالت ليبيا حيثيات هذه القضية للجامعة العربية لإيجاد رد فعل عربي تجاه هذا التدخل العسكري من جانب أمريكا على دولة ذات سيادة والذي جاء في صورة إدانة للهجوم الأمريكي فقط.[1]

وقد احتدمت الخلافات بين ليبيا وبريطانيا في ظل دعمها لجيش التحرير الايرلندي انطلاقا من اعتبار ليبيا أنه إحدى حركات التحرر التي يجب دعمها وما أجج حدة الصراع هو حادثة السفارة الليبية في لندن في أفريل 1984 التي أسفرت عن مقتل شرطية بريطانية ما حذا بالإدارة البريطانية لتنسيق تعاملاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة واشنطن واعتبارها أحد الدول الراعية للإرهاب من خلال محاولة عزلها سياسيا بقطع مختلف العلاقات الدبلوماسية فضلا عن مشاركة القوات البريطانية في الهجوم على ليبيا ستة 1986 كما سلف الذكر.

في سياق تطور هذه الأحداث ألقت حادثة "لوكربي" بظلالها على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والبريطانية بصفة عامة والغربية بصفة خاصة وبين ليبيا، حيث تأزمت السياسة الخارجية الليبية بعد اتهامها بالضلوع في تفجير طائرة "بان أمريكان" فوق قرية "لوكربي" باسكتلندا عام 1988 والذي أدى إلى مقتل 270 شخصا كان معظمهم من الأمريكيين.[1]

---

(1) السيد عوض عثمان، مرجع سابق، ص:78.

(2) توفيق المديني، مرجع سابق.

وبالرغم من ارتباط ليبيا باتفاقيات اقتصادية عديدة مع فرنسا والتي شملت حتى المجال العسكري من خلال عقدها لصفقات شراء أسلحة فرنسية، إلا أن طبيعة المصالح بين البلدين أدى إلى نشوء صراع بينهما انطلاقا من تمتع فرنسا بمصالح تاريخية واقتصادية وثقافية(نظرا للخلفية الاستعمارية الفرنسية في بعض الدول الإفريقية)، بينما كانت ليبيا تنشط على مستوى دعم حركات التحرر ومحاربة كل أشكال الاستعمار في إفريقيا، حيث وصل تناقض المصالح بين فرنسا وليبيا إلى درجة التصادم العسكري المباشر بسبب التدخلات الليبية في تشاد - سنقوم بتفصيل ذلك لاحقا- من سنة 1979 وحتى سنة 1981، ناهيك عن اتهام فرنسا لليبيا بوقوفها وراء تفجير طائرة "يوتا" الفرنسية فوق صحراء النيجر عام 1989.

وقد شكلت العلاقات مع ايطاليا نقطة ارتكاز مهمة في علاقات ليبيا الخارجية على الرغم من الحقبة الاستعمارية لها التي بدأت سنة 1911 إلى غاية 1952 أين نالت ليبيا استقلالها، حيث شهدت العلاقات الاقتصادية جوهر التقارب الليبي الايطالي على ضوء أن حوالي 32% من واردات ليبيا تأتي من ايطاليا وتصدر لها أكثر من 38 % من مجمل صادراتها[1]، لكن هذا لم يمنع من وجود بعض مصادر الاختلاف بينهما على خلفية مطالبة ليبيا ايطاليا بتعويضها عن الفترة الاستعمارية من خلال ما سببته من ضحايا ومن

(1) كميلة أحمد عثمان، مرجع سابق، ص: 80.

خسائر مادية الأمر الذي أخذ منحا آخرا بعد نهاية الحرب الباردة والذي سنقوم بتفصيله خلال الفصل الثالث.

المطلب الثاني
العلاقات الليبية العربية

انطلقت العلاقات الليبية العربية على ضوء المبادئ المعلن عنها عند قيام الثورة سنة 1969 حيث شكل مبدأ الوحدة المفصل الحقيقي الذي يرهن طبيعة هذه العلاقات حيث رسمت حدود التفاعلات في علاقات ليبيا الخارجية مع الدول العربية وضمن هذا السياق ستناول أهم توجهات السياسة الخارجية الليبية أثناء الثنائية القُطبية ودور مختلف العوامل الدولية في صياغتها ذات الصلة بالعالم العربي.

1. الوحدة العربية:

شكلت الوحدة العربية أهم توجّه في سياسة ليبيا الخارجية مع الدول العربية طيلة فترة السبعينات والثمانينات، من خلال الدخول في تجارب وَحْدودية عديدة، فأول وثيقة وَحْدوية وقّعتها ليبيا بعد قيام الثورة كانت في 1971/4/17، وهي وثيقة قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من مصر وسوريا وليبيا، أعقبه بيان دمشق وإقرار دستور دولة الاتحاد في 1971/8/20، ثم في 1972/8/2، وقعت ليبيا ومصر وثيقة الوحدة والتي أعلن بموجبها قيام الوحدة الكاملة بين القطرين، وفي سنة 1973/4/8، وضع

ميثاق حاسي مسعود بين ليبيا والجزائر والذي عبّر عن التزام البلدين بإقامة وحدة شاملة.

وفي 1974/4/12 تم التوقيع على إعلان جربه بين ليبيا وتونس، والذي تم بموجبه إعلان الجمهورية العربية الإسلامية، إلا أن هذا الاتحاد رفض من قبل القيادات التونسية، ولم يستمر لأكثر من يوم واحد.[1]

ثم كان إعلان طرابلس بين ليبيا وسوريا في 1980/9/10، والذي تضمّن إقامة قيادة واحدة للقطرين، يكون بها مؤتمر قومي عام وسلطة تنفيذية واحدة وشخصية دولية واحدة، ثم محاولة الاتحاد مع المملكة المغربية بإعلان وجدة في 1984/8/13، وسمي الاتحاد العربي الإفريقي.

إلا أن جميع هذه المحاولات الوحدوية لم يكتب لها النجاح، نظراً لاختلاف وجهات نظر بين الرؤساء العرب وليبيا حول طبيعة الوحدة حيث اعتقدوا أن الوحدة يجب أن تكون وفقا لمراحل، بينما رأت ليبيا بتحقيق الوحدة العربية الاندماجية الفورية، فضلا عن طبيعة الأنظمة السياسية، واختلاف الأنظمة تجاه الدول الكبرى، والفارق في عدد السكان بين الدول.

فعلى ضوء هذه الظروف اتسمت العلاقات الليبية مع كثير من الدول العربية خلال هذه الفترة بالتوتر، نظرا وكما سلف

---

(1) فتحي معتوق أمحمد، المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990-2003، الجماهيرية الليبية: مجلس الثقافة العام، 2008، ص:46

الذكر عدم مُشاطرة السياسة الخارجية الليبية في مفهومها للوحدة العربية، ولم تبدي استعدادها للانضمام إلى ليبيا، ولم تتضامن تضامناً حقيقياً معها عندما تعرضت لضغط الدول الخارجية، مما شَكل قاعدة للُشعور بالخذلان لدى صنّاع القرار في ليبيا، وأدى إلى تحول السياسة الخارجية الليبية إلى البحث عن دور فعّال ومؤثر لها في القارة الإفريقية.[1]

2.الدور الليبي في إفريقيا:

كما تطرقنا سابقا خلال الفصل الأول تتميز ليبيا بموقع جغرافي هام فهي تتوسط القسم الإفريقي الشمالي، كما تمثل البوابة الرئيسية لإفريقيا نحو أوربا، الأمر الذي كان له انعكاس مباشر على تَوجهات السياسة الخارجية الليبية بمحاولة لعبها دورا قياديا على المستوى الإفريقي وما زاد أهمية هذا الدور العوائد النفطية المحققة والتي ساهمت في تنشيط المجال الاقتصادي الخارجي لليبيا في إفريقيا ، وعُموما يمكن دراسة السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا أثناء الثنائية القطبية من خلال التميز بين مرحلتين أساسيتين وهي:

1. مرحلة المثالية الثورية:

تبدأ بوصول الرئيس معمر القذافي في سبتمبر 1969 للحكم، حيث لم يكن لدى النظام الجديد تصور واضح عن وضع إفريقيا في السياسة الليبية، لذا فقد تبنى النموذج المصري الناصري

(1) تيم نبلوك، مرجع سابق، ص ص: 144 - 145.

للتعامل مع إفريقيا باعتبارها الدائرة الثانية من دوائر السياسة الخارجية الليبية بعد الدائرة العربية التي مثلت المجال الحيوي المحوري للسياسة الليبية من خلال الاتجاه نحو الوحدة العربية كما جاء تفصيل ذلك سابقا.

- **ولكي تُحقق السياسة الخارجية الليبية أهدافها في إفريقيا خلال هذه الفترة انتهجت الأساليب و الأدوات التالية:**

1- دعمت ليبيا حركات التحرر الإفريقية وخاصة على المستوى المادي نذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر- الجبهة الشعبية لتحرير ناميبيا- جنوب إفريقيا (سوأبوSwapo)، دعم حركة أرتريا، المجلس الوطني الإفريقي لتحرير جنوب إفريقياA.N.C. [1]

2- كما دعمت بعض النظم الإفريقية على غرار أثيوبيا من خلال تمويلها لبرنامج يمتد على سبع سنوات بين 1984- 1991 والذي يهدف إلى تحقيق مشاريع مختلفة بإثيوبيا فضلا عن استغلال مناجم النحاس بها من خلال إقامة شركة مختلطة ليبية - أثيوبية تكون مساهمة ليبيا فيها كبيرة تصل الى نسبة 49.1%. [1]

---

(1) محمد عاشور مهدي، "بعث الاتحاد المغاربي...هل تتنكر ليبيا لإفريقيا؟، متحصل عليه من الموقع:

www.islamonline.net/arabic/politics/200201/article27.shtml

(2) فتحي معتوق أمحمد، مرجع سابق، ص87.

3- تمويل المؤسسات والصناديق العاملة كمساهمة ليبيا في رأس المال المصرف الإفريقي للتنمية، إذ تبلغ نسبة مساهمتها 51% من الأسهم أي ما يعادل 287 مليون دولار، أما مساهمة ليبيا في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فبلغ حوالي 331 مليون دولار، وفيما يتعلق بالبنك الإسلامي فتبلغ نسبة مساهمة ليبيا فيه 348 مليون دولار حيث تعتبر المساهمة الثانية فيه، كما أن هنالك مساهمات أخرى لليبيا في مؤسسات مالية عربية وحتى دولية كثيرة.

و تُشير بعض الدراسات إلى أن حجم المساهمات في مختلف المؤسسات المالية لليبيا زيادة على تقديم المساعدات للدول الإفريقية إنما يهدف لإظهار ليبيا بشكل ايجابي تجاه إفريقيا كدول مستفيدة من حجم الدعم الليبي من جهة فضلا عن بحث ليبيا عن إيجاد وزن لها للتأثير في سياسات هذه المؤسسات المالية .[1]

2.مرحلة الاستقلالية والصدام:

تُمثل هذه المرحلة امتداد للمرحلة السابقة في أهداف السياسة الليبية وكذا أدواتها على الساحة الإفريقية إلا أنها شهدت تغيرا جذريا في البيئة المحيطة بليبيا حيث يُعتبر توجه مصر نحو تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سلميا بداية لتراجع ليبيا في علاقاتها الخارجية مع مصر على ضوء معارضة ليبيا للتعاطي سلميا مع إسرائيل، تطور حتى إلى درجة التصادم المباشر عام 1977 بين

(1) نفس المرجع، ص ص:88- 89.

البلدين على الحدود، كما تميزت هذه المرحلة باعتماد السياسة الخارجية الليبية على الأدوات القسرية من خلال التدخلات في معظم أرجاء القارة الإفريقية انطلاقا من محاولة "أفرقة" عمليات التدخل بدلا من مَسعى الدول الغربية إلى التدخل المباشر فيها كالتدخل في أوغندا والصومال وموزنبيق والتشاد[1]. حيث كان التدخل الليبي في التشاد وتحديدا في قطاع اوزو نقطة تحول مِفصلية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا، حيث استمر قرابة ثلاث سنوات بداية من 1979 وحتى سنة 1981 و فيما يلي تحليل لأهم خلفيات هذا النزاع وأثره على التوجهات الليبية في سياستها الخارجية:

قطاع أوزو أو شريط أوزو هو تلك الأرض الممتدة في شمال تشاد بمحاذاة الحدود الليبية حيث يصل طول الشريط إلى 600 كلم، ويمتد في عمق الجنوب إلى نحو 100 كلم وتبلغ مساحته قرابة 80000 كم^2 من المنطقة المحاذية لجبال تيبستي الغنية باليورانيوم والمنجنيز.

ويعود جذور النزاع على شريط أوزو بين ليبيا و التشاد إلى عهد المملكة حيث كانت ليبيا تعتبر شريط اوزو أراضي ليبية، إذ تعود المنازعات على الشريط إلي بداية الخمسينيات من القرن الماضي، وكان المبرر وقتها بأن سكان الإقليم هم من الذين يُدينون بالولاء للحركة السنوسية، وكانت المملكة الليبية تستند إلي اتفاق قديم بين إيطاليا (وقت موسوليني) وفرنسا (وقت رئيس

(1) نفس المرجع، ص:90.

وزرائها بييرلافال) عقد في يناير عام 1935، وهي الاتفاقية التي تضمنت تنازل فرنسا لايطاليا عن الشريط .[1]

لاحقا اعتمدت ليبيا على معاهدة أخرى وقت حكم العقيد القذافي الذي وقعها في ديسمبر من العام 1972 مع رئيس تشاد وقتها "تمبلباي" ، أقر فيها بأحقية ليبيا لشريط أوزو، على إثرها دخلت القوات الليبية إلى الشريط وأصبحت المنطقة تدار بإدارة ليبية، كما سارعت حكومة القذافي إلى إصدار بطاقات تعريف وكتيبات عائلية ليبية رسمية لكل سكان الشريط الذين أصبحوا إداريا يتبعون مؤتمر مرزق في الجنوب الليبي .

كانت ليبيا تسيطر على الشريط سيطرة كاملة منذ العام 1973، ولم تتوقف قوات القذافي عند هذا الحد بل امتدت إلى غاية شمال تشاد في نهاية السبعينيات، لكن الحرب التشادية الليبية سلكت مسارا آخر على ضوء الصدام العسكري المباشر بين الجيش الليبي بداية من 1983 إلى غاية 22 مارس 1987.[2]

ونظرا لحجم الخسائر الكبيرة التي لحقت بكلا الطرفين تم الاتفاق على التوجه إلى طاولة المفاوضات فقامت تشاد بطرح

---

(1) فتحي الفاضلي، "حرب تشاد الكارثة"، متحصل عليه من الموقع:

http://www.ossanlibya.com/?/ 4389

(2) حسن عبد الوهاب مصطفي، "النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد على إقليم أوزو"، مُتحصل عليه من الموقع:

http://www.ac.ly /showthread.php?p=3475

النزاع برمته على منظمة الوحدة الأفريقية، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل.

أما فيما يتعلق بالمحاولات الخارجية لحل النزاع فقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا في ذلك حيث قامت بالوساطة بين الجانبين في كل من الجزائر وباريس وقد أسفرت تلك الجهود عن توقيع معاهدة بالعاصمة الجزائرية بين تشاد وليبيا في 31 أغسطس 1989 **والذي نص على النقاط التالية:**[1]

1. يتعهد الطرفان بحل خلافهما الترابي بكل الوسائل السياسية ودلك في غضون سنة.
2. يلتزم الطرفان بطرح الخلاف أمام محكمة العدل الدولية لحل الخلاف بينهما.
3. يتابع الطرفان العمل بالقرارات الخاصة بوقف إطلاق النار المبرم بينهما.
4. يقرر الطرفان تشكيل لجنة مشتركة يوكل إليها وضع الترتيبات اللازمة لتطبيق هدا الاتفاق.
5. تعهد البلدان بإخطار منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بهذا الاتفاق.
6. يبدأ سريان مفعول المعاهدة من تاريخ توقيعها.

---

(1) نفس المرجع.

- وقد طرحت كلا من الدولتين - ليبيا و التشاد- ملف النزاع حول إقليم أوزو إلى محكمة العدل الدولية للنظر فيها والتي تظم خمسة عشر قاضيا بالإضافة إلى قاضيين عينتهما تشاد وليبيا بشان النزاع الحدودي بينهما[1]، حيث حسمت المحكمة هذا النزاع، و سنتناول تفصيل ذلك خلال المبحث الثالث من هذا الفصل.

3.دعم القضية الفلسطينية:

يُعتبر دعم القضية الفلسطينية أحد توجهات السياسة الخارجية الليبية طيلة فترة السبعينيات والثمانينات، حيث كان ثابت هذه السياسة أنه لا تفاوض ولا صلح ولا سلام مع إسرائيل، والدعوة إلى العمل العسكري في التعامل مع إسرائيل، وضرورة تقديم الدعم المالي للفصائل الفلسطينية ولدول المواجهة، وعارضت ليبيا جميع الاتصالات و المفاوضات الإسرائيلية وخاصة المصرية التي أعقبت حرب 1973، وبالتالي فإن دعم القضية الفلسطينية مستمد من مبدأ عروبة القضية أي أنها ليست شأنا فلسطينيا بل هو شأن عربي أيضا ، ورفضت مقررات قمة فاس سنة 1982، بسبب اعترافها بإسرائيل واعتبار هذه القمة حلقة مكملة لاتفاقات كامب ديفيد.[1]

---

(1) نفس المرجع.

(2) جميل مطر، على الدين هلال وآخرون ، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط5، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986، ص:152 .

4.دعم حركات التحرر:

حاولت السياسة الخارجية الليبية خلال فترة الثنائية القطبية لعب دور عالمي وعدم الاكتفاء بالدور الإقليمي من خلال دعم حركات التحرر على المستويين الإفريقي والعالمي ماديا، **فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت ليبيا على المستوى الإفريقي بمساندة:**

- جنوب إفريقيا من خلال دعم حركة المؤتمر الوطني الإفريقي لتحرير جنوب أفريقيا و المجلس الوطني الأفريقي لتحرير جنوب أفريقيا.
- حركة تحرير ناميبيا التي تزعمها "سام أنجوماه".
- الحركة الثورية التي قادها "كابيلا" في زائير التي أسقطت نظام "موبوتو سيسيكو".
- جبهة العمل الوطني الديمقراطي الصومالي.
- حركة تقرير المصير بجزر الخالدات- الكناري.[1]

وقد امتد دعم ليبيا لحركات التحرر لبعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية مثل الحركات الإسلامية في الفيليبين، والحزب الشيوعي بهندوراس، وعموما يُمكن إيجاز أهم حركات التحرر التي دعمتها ليبيا على مستوى قارة آسيا وأمريكا اللاتينية [1] في الجدول التالي:

---

(1) فتحي معتوق أمحمد، مرجع سابق، ص56.

(2) نفس المرجع، ص:59.

الحركات التحررية	مناطق نشاطها
جبهة تحرير قطاني	جنوب تايلاند
جبهة التحرير التأملية	سيريلانكا
الجبهة الوطنية لتحرير أرتان	بورما
منظمة المايو	تشيلي
جبهة القاريوندوي ماكر	السلفادور
حركة الطلائع الثورية	البيرو
حركة 19 أفريل	كولومبيا
حركة اليسار البوليفي	بوليفيا

جدول رقم(04): أهم حركات التحرر التي دعمتها ليبيا

- على ضوء ما سبق يمكن القول أن دعم ليبيا لمختلف حركات التحرر سواء على المستوى الإفريقي أو على المستوى العالمي قد تميز بميزتين وهما:

1. التوسع المفرط في مد الدعم لكل من يعلن أنه حركة تحرر بدون معرفة مدى مشروعية نشاطها.
2. إتباع أسلوب الإعلان المباشر دون التركيز على سرية الدعم مما أدى إلى اتهام ليبيا بأنها راعية للإرهاب وخاصة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا نظرا لمساندتها لبعض حركات التحرر التي تتصادم بشكل مباشر مع مصالحهما.[1]

(1) نفس المرجع، ص:60.

خلاصة الفصل الثاني

محاولة لفهم توجهات السياسة الخارجية الليبية بعد نهاية الحرب الباردة تم في هذا الفصل دراسة أهم المحددات التي على ضوئها يمكن تفسير السلوك الخارجي لليبيا في مراحله المختلفة وذلك في سياق التطورات التي شهدتها البيئة الداخلية ، حيث سيطر العامل الأيديولوجي الثوري علي توجهات هذه السياسة امتد تأثيره حتى إلى الجانب المؤسساتي في النظام السياسي الليبي فيما يتعلق بصناعة السياسة الخارجية، حيث أن صياغة السياسة الخارجية تتم في إطار التوجهات والأدوار التي يرسمها صانعوا القرار في هذا المجال ، فالتوجهات هي الطابع العام و الخصائص الأساسية لوحدة دولية عبر فترة زمنية طويلة نسبياً ، أمّا الدور فهو تصور صانع السياسة لمركز دولته في النظام الدولي أو النظام الإقليمي والمجال الذي يمُكّنه من التأثير في سلوكيات الوحدات الدولية الأخرى، ولهذا فالأدوار تأتى في إطار التوجهات التي كثيرما تحدد علاقات الدولة بغيرها من الدول.

إن صياغة السياسة الخارجية الليبية يتم بشكل رئيسي من قبل مؤتمر الشعب العام، عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير معمر القذافي في ذلك .

كما يبرز دور أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي باعتبارها الجهة المختصة بإدارة شؤون الدولة في المجال الخارجي، والمسئولة عن تنفيذ السياسات الخارجية واقتراح البدائل والخيارات، وتقديم المبررات المقنعة وإسباغ المصداقية لما يتم اتخاذه من قرارات .

وتم عرض توجهات السياسة الخارجية الليبية أثناء الثنائية القطبية، والتي صاحبتها نشر النظرية العالمية الثالثة من طرف القذافي كأساس للحكم، كما برز توجه السياسة الخارجية الليبية بمحاولة الالتزام بقضية الوحدة العربية والقضية الفلسطينية، حيث إنهما لا تنفصلان في الرؤية الليبية ومرتبطتان ارتباطاً وثيقاً، وهما إحدى الأسس والمنطلقات في بنائها ، إلى حد أن العلاقات الخارجية الليبية مع الدول العربية كانت تحكمها هذه القضايا أكثر من أي اعتبارات أخرى ، ويرتبط بهذه المسألة اعتبار إسرائيل جسر عبور للاستعمار الجديد وحماية للإمبريالية في المنطقة العربية، ومن خلال هذه التوجهات الثورية طرحت ليبيا العديد من صيغ الاتحاد مع العديد من الدول العربية ،إلا أن واقع النظام العربي وتدخلات الدول الكبرى ما كانت لتسمح بنجاح هذه المحاولات الوحدوية، كما دعمت ليبيا ماديا العديد من حركات التحرر في مناطق مختلفة من العالم، في إطار مكافحة الاستعمار .

كان من نتائج هذه السياسات أن توترت علاقة ليبيا بالعديد من الدول الغربية أين أصبحت العوامل المحركة باتجاه المواجهة أكثر من العوامل المحركة باتجاه التعاون، حيث كانت البداية بتصفية القواعد الأمريكية والبريطانية، ومقتل الشرطية البريطانية أيفون فلتشر سنة 1984، وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتدخل العسكري على ليبيا سنة 1986، وتصنيف ليبيا من بين الدول الراعية للإرهاب، أما نهايتها فكانت بتوجيه الاتهام إلى ليبيا فيما عُرف بقضية لوكربى وقضية الطائرة الفرنسيةUTA.